البحوث والدراسات

المشاركات المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية للمدارس الثانوية بدولة الكويت: الواقع والمأمول

د. جاسم محمد ناصر الحمدان*
أمل إسماعيل إبراهيم الأنصاري**

ملخص:

إن الهدف الرئيسي للدراسة هو تعرف المشاركات المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية بدولة الكويت بجميع أنواعها، مثل بناء المدارس وصيانتها وتجهيزها بالمختبرات والتقنيات، وكذلك دعم البرامج التعليمية ونشاطاتها ومدى الاستفادة من هذا الدعم. لقد استطلعت الدراسة رأي جميع مديري المدارس ومديراتها بالمرحلة الثانوية في جميع المناطق التعليمية الست بدولة الكويت.

وحددت الدراسة واقع المشاركات المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية، وأنواع هذه المشاركات، ومدى الاستفادة منها. كما اقترحت الدراسة التسهيلات والضوابط التي يمكن أن تقوم بها وزارة التربية لتفعيل هذه المشاركات.

المقدمة:

كانت العملية التعليمية في الكويت أهلية، معتمدة على التبرعات الأهلية ومشاركة بعض التجار في افتتاح المدارس.

---

* دكتوراه إدارة التعليم العالي، جامعة أوهايو، الولايات المتحدة الأمريكية، عام ١٩٨٤م، أستاذ مشارك، قسم الإدارة والتخطيط التربوي، كلية التربية، جامعة الكويت.

** طالبة دراسات عليا، قسم الإدارة والتخطيط التربوي، كلية التربية، جامعة الكويت.

ونتيجة للازدهار الاقتصادي الذي حدث بعد اكتشاف النفط أصبح تمويل التعليم من مسؤولية الحكومة بشكل كامل. ففي عام ١٩٥١م بلغت ميزانية التعليم (٩) ملايين و(٦٤٢) ألف ربية، ثم زادت في عام ١٩٥٣م إلى (١٤٠٠٠٠٠٠) أربعة عشر مليون ربية، وفي عام ١٩٦٠م بلغت ميزانية دائرة المعارف (١٥٠) مليون ربية، وكان المبلغ يمثل عشر الميزانية؛ إذ لم يتجاوز عدد سكان الكويت في ذلك الوقت ربع مليون نسمة[١].

ومع استقلال دولة الكويت عام ١٩٦١م وحاجة المجتمع الكويتي لمواجهة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المحلية والدولية، تزايد الطلب على التعليم، وظل في ارتفاع مطرد حتى وصل عدد الطلبة في العام الدراسي (٢٠٠٣/ ٢٠٠٤م) إلى (٣٢٦,٥٦٦) طالباً وطالبة يدرسون في (٦٥٠) مدرسة، موزعة على جميع مناطق الكويت[٢]. وذلك يعني زيادة الأعباء المالية لبناء المدارس وصيانة القائمة منها، وتحديث تجهيزاتها وتمويل البرامج التعليمية المختلفة فيها.

لقد أشار المؤتمر الوطني لتطوير التعليم العام في دولة الكويت الذي عقد عام (٢٠٠٢م) إلى أن التزايد المستمر الحالي والمستقبلي في الطلب على التعليم الحكومي العام يفرض مزيداً من الضغوطات والالتزامات المالية على الميزانية الحكومية[٣].

وبناء على ذلك بدأت فكرة تشجيع المجتمع الكويتي على تحمل جزء من تكلفة التعليم وتطويره بوجه عام؛ لأنه الاستثمار الأبقى لثروة الوطن، وهو

(١) الكندري، جاسم وآخرون، (١٩٩٥م)، النظام التربوي في الكويت، جامعة الكويت، ص٦٧.
(٢) وزارة التربية، (٢٠٠٣/ ٢٠٠٤م)، الإحصائية العامة للتعليم العام الحكومي، ص١.
(٣) الرفاعي، عدنان، (٢٠٠٢م)، محددات الإنفاق الحكومي على التعليم العام والنوعي – دروس الماضي وخيارات المستقبل، ٢١–٢٤–أبريل، الكويت، ص٢٢٣.

الأفضل لمستقبل الأبناء ؛ فالتعليم مسؤولية مشتركة بين الدولة والمجتمع(٤). ولا يقتصر تمويله على الموازنات الحكومية أو الجهات الرسمية(٥).

ومن هذا المنطلق تتناول هذه الدراسة دور المشاركات المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية بدولة الكويت بجميع أنواعها وطبيعة دعمها للبرامج والمشروعات التعليمية.

لقد ساعدت الوفرة المالية لدى الحكومة الكويتية على توفير التعليم النظامي بالمجان لكل المراحل التعليمية حتى مراحل التعليم العالي، ولكن في ظل تقلبات أسعار النفط قد يؤدي ذلك إلى التأثير في ميزانية الحكومة ومن ثم في تمويل المشروعات التعليمية(٦). كما أن تزايد معدلات النمو في أعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم ومايترتب عليه من الحاجة إلى زيادة أعداد المعلمين وعدد المدارس والأجهزة والمعدات المختلفة، قد يؤدي إلى ارتفاع كلفة التعليم. إن ذلك الأمر يتطلب البحث عن بدائل تمويلية للتعليم في دولة الكويت، لذلك أصبحت مشاركة الأفراد والمؤسسات الخيرية والقطاع الخاص جزءاً مكملاً لجهود الدولة المتمثلة بوزارة التربية في دعم مشاريع التعليم المختلفة. من هذا المنطلق تلقي الدراسة الضوء على واقع المشاركات المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية بدولة الكويت من خلال تعرف أنواعها ومدى الاستفادة منها، وكذلك اقتراح بعض التسهيلات والضوابط لتنميتها. وتحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية :

١ – ما أنواع المشاركات المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية في المدارس الثانوية بدولة الكويت ؟

---

(٤) السعيد، عبد المحسن، (٢٠٠٤م)، افتتاحية العدد، التواصل، اللجنة الوطنية لدعم التعليم، عدد ١٤، ص١٢.

(٥) الرشدان، عبد الله، (٢٠٠٢م)، في اقتصاديات التعليم، دار وائل، ص ص١٤١–١٤٨.

(٦) الفارس، عبد الرزاق، (١٩٩٨م)، مشروع استشراف مستقبل العمل التربوي في دول الخليج العربي، الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ص ص ٧٠– ٧١.

٢ – ما مدى الاستفادة من تمويل المشاركات المجتمعية للمشروعات التعليمية في المدارس الثانوية بدولة الكويت ؟

٣ – هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المبحوثين تبعاً لمتغيرات النوع والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة والمنطقة التعليمية فيما يتعلق بأنواع المشاركات المجتمعية للمشروعات ومدى الاستفادة منها؟

٤ – ما الجهات التي شاركت في تمويل المشروعات التعليمية في المدارس الثانوية بدولة الكويت؟

٥ – ما التسهيلات التي يقترح أن تقدمها وزارة التربية لتشجيع المشاركات المجتمعية المأمولة مستقبلاً في تمويل المشروعات التعليمية بدولة الكويت ؟

٦ – ما الضوابط التي يقترح أن تقوم بها وزارة التربية لتنظيم المشاركات المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية المستقبلية بدولة الكويت؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تعرف واقع وأنواع المشاركات المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية في المدارس الثانوية بدولة الكويت، ومدى الاستفادة منها في هذه المدارس.

وكذلك تهدف الدراسة إلى اقتراح تسهيلات يمكن أن تقوم بها وزارة التربية لتشجيع المشاركات المجتمعية المأمولة مستقبلاً في تمويل المشروعات التعليمية بدولة الكويت، إضافة إلى اقتراح معايير وضوابط يمكن أن تقوم بها وزارة التربية لتنظيم هذه المشاركات.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في تسليط الضوء على دور المشاركات المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية بدولة الكويت بجميع أنواعها، وبيان مدى الاستفادة الفعلية منها، وقدرتها على تحقيق غايتها المنشودة. ومن ثم اقتراح مؤشرات علمية لمتخذي القرار في وزارة التربية لاتخاذ القرارات المناسبة

والتعاون مع الجهات المشاركة في تبني مشروعات تطويرية مستقبلاً بما يخدم العملية التعليمية في دولة الكويت.

مصطلحات الدراسة:

١ - **المشاركات المجتمعية:** تمثل ما يسهم به القطاع الخاص من مؤسسات وشركات وهيئات وجمعيات وأفراد من أموال نقدية أو عينية أو حتى المشاركة بالجهود البدنية أو الأفكار الإبداعية المنتجة(٧). وتقتصر الدراسة هنا على الأموال النقدية أو المشاركات العينية.

٢ - **المشروعات التعليمية:** ويقصد بها في هذه الدراسة المشروعات التربوية التي لها صلة بالمنهج أوالمعلم أوالطالب أو المبنى سواء كانت مادية أم عينية.

حدود الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على معرفة واقع المشاركات المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية في المدارس الثانوية الحكومية بدولة الكويت، وذلك من وجهة نظر مديري مدارس المرحلة الثانوية ومديراتها في جميع المناطق التعليمية، للعام الدراسي (٢٠٠٤ / ٢٠٠٥م).

الخلفية النظرية:

تهدف الخلفية النظرية إلى إعطاء فكرة عن تمويل التعليم في دولة الكويت وطبيعة المشاركات المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية سواء من الأفراد أو الهيئات.

أولاً - تمويل التعليم في دولة الكويت:

تعمل دولة الكويت على توزيع مواردها، فتخصص جزءاً من هذه الموارد لقطاع التعليم وبذلك لا يشعر المواطن بأي عبء ضريبي نتيجة هذا الإنفاق؛ فقد

(٧) الغامدي، عبدالله، (٢٠٠٢م)، ماذا يريد الاقتصاديون؟ ندوة التربويين والاقتصاديين وتحديات المستقبل، الدوحة، المركز العربي للبحوث التربوية، ص١٠.

بلغ إجمالي مصروفات وزارة التربية للعام (٢٠٠٢/٢٠٠٣م). (٤٧٦,٠٤٠) ديناراً كويتياً بنسبة (١٤,٣٪)من ميزانية الحكومة[٨]. ويمكن تحديد مصادر تمويل التعليم في دولة الكويت فيما يلي[٩]، [١٠]، [١١]، [١٢]، [١٣]، [١٤]:

١ – مصدر توفره الدولة في الميزانية العامة.

٢ – وزارات ومؤسسات حكومية تساعد في تمويل التعليم، مثل:

أ – **البلدية:** وتقوم بتخصيص الأراضي لبناء المدارس.

ب – **وزارة الأشغال العامة:** وتقوم بتنفيذ المباني المدرسية والإشراف عليها.

جـ – **وزارة الكهرباء والماء:** وتقوم بعمل التمديدات المائية والتركيبات الكهربائية وصيانتها.

د – **مؤسسة الرعاية السكنية:** وتقوم بتنفيذ المباني المدرسية في المناطق النموذجية الجديدة.

٣ – المشاركات المجتمعية من بعض القادرين ورجال الأعمال، ومن الهيئات والمؤسسات الخاصة الأهلية.

٤ – الصندوق المالي للمدرسة: ويسهم في رفع الكثير من معاناة الإدارة

---

(٨) وزارة التخطيط، (٢٠٠٣م)، المجموعة الإحصائية السنوية، الكويت، ص ٢٨١.

(٩) المجادي، فتوح، (٢٠٠١م)، اقتصاديات التعليم وتمويله في الكويت ودول الخليج العربي، وزارة التربية، ص ٦٨.

(١٠) وزارة التربية، (١٩٩٦م)، قرار وزاري رقم (٥) بشأن الصندوق المالي المدرسي، الكويت، ص ص ٢–٣.

(١١) مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، (٢٠٠٣م)، الكويت، موجز أعمال مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ص ص ٨٣–٨٤.

(١٢) اللجنة الوطنية لدعم التعليم، (ب. ت)، وقفية دعم التعليم، الكويت، ص ص ٩–١١.

(١٣) الأمانة العامة للأوقاف، (٢٠٠٤م)، تقرير المنح المقدمة لوزارة التربية، الكويت، ص ١.

(١٤) وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، الكويت، قرار وزاري رقم (٨).

المدرسية وتلبية احتياجاتها للصرف على الصيانة البسيطة وبعض المستلزمات السلعية. وتتكون ميزانيته من المبالغ التي تخصصها وزارة التربية لكل مدرسة، بالإضافة إلى موارد أخرى من خارج ميزانية وزارة التربية، مثل تبرعات مجلس الآباء والجمعيات التعاونية، وفائض أرباح مقصف المدرسة، وكذلك أية موارد أخرى توافق عليها الإدارة المالية بوزارة التربية.

ثانياً – طبيعة المشاركات المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية بجميع أنواعها بدولة الكويت:

١ – مساهمات الأفراد والأسر الكويتية:

التعليم في دولة الكويت بدأ أهلياً حتى عام (١٩٣٦م) حين تأسست دائرة المعارف، وكانت أول مدرسة نظامية هي المدرسة المباركية التي تم تأسيسها وإدارتها بتمويل أهلي في عام (١٩١٢م)، ثم تلتها مدرسة الأحمدية في عام (١٩١٩م). وظهرت المشاركات الفردية والأسرية في مسيرة التعليم في السنوات الأخيرة عن طريق تطوير المباني المدرسية وإعادة تأهيل المباني القديمة، من خلال بناء مدارس حديثة أو بناء مرافق مدرسية محدودة أو تجديدها، مثل المكتبات ومختبرات العلوم والحاسوب واللغويات وقاعات المحاضرات. ومثالاً على ذلك فقد تم إعادة تأهيل ثانوية شريفة العوضي للبنات وتجهيزها بصورة كاملة في عام (٢٠٠٠م) بتبرع من أسرة كويتية كريمة وبتكلفة إجمالية بلغت (٤٥٠,٠٠٠) دينار كويتي، كما حظيت مرافق مدرسية أخرى باهتمام كبير من قبل الأفراد والأسر، فتم بناء العشرات من المختبرات والمكتبات والصالات المختلفة وقاعات الانتظار وتم تجهيز الكثير منها بدعم من المتبرعين.

٢ – مؤسسة الكويت للتقدم العلمي:

تأسست مؤسسة الكويت للتقدم العلمي في عام (١٩٧٦م)، وتعتبر من الهيئات ذات النفع العام. وتتلقى الدعم من الشركات المساهمة الكويتية بمقدار

(١٪) من صافي الأرباح السنوية لهذه الشركات، والهدف العام للمؤسسة هو المساعدة في التطور العلمي الحضاري. ويشرف على إدارة المؤسسة صاحب السمو أمير البلاد، ويضم ستة أعضاء تختارهم الشركات المساهمة الكويتية لمدة ثلاث سنوات. ومن أهم إسهاماتها في تمويل المشروعات التعليمية:

أ – إدخال الحاسوب ضمن المناهج الدراسية بمدارس وزارة التربية بتكلفة مقدارها خمسة ملايين دينار كويتي في (١٧٠) مدرسة عام (٢٠٠٢/٢٠٠٣م).

ب – تطوير وتحديث أجهزة الحاسوب بوزارة التربية، بتكلفة مالية قدرها سبعون ألف دينار.

جـ – تمويل المسابقات العلمية الدولية في (الرياضيات والكيمياء والفيزياء والأحياء والحاسوب).

د – تكريم المعلم، حيث قدمت عشرة آلاف دينار كويتي للمشاركة في احتفال تكريم المعلم لعام (١٩٩٧م).

٣ – اللجنة الوطنية لدعم التعليم:

وتهدف هذه اللجنة إلى دعم التعليم والارتقاء به والعناية بالمشروعات التعليمية وجعل المؤسسات التعليمية بيئة جاذبة لكل من الطلبة والمعلمين. وتتكون الموازنة المالية للجنة من التبرعات النقدية والعينية التي تتلقاها من الجهات الرسمية والأهلية أو من الأفراد، ويحق للجنة استثمار جزء من مواردها في مشروعات استثمارية تعود عليها بالربح للصرف منها على المشروعات التعليمية.

وقد تبنت اللجنة منذ إنشائها عام (١٩٩٥م) عدة مشروعات، منها:

أ – تجهيز (٣٥) مختبراً للحاسوب بالمدارس الثانوية.

ب – إعداد المختبر النقال للدراسات الصحراوية.

جـ – إدخال الحاسوب في مكتبي التوجيه والإرشاد بمدارس المقررات.

د – صيانة مختبرات العلوم للمرحلة الثانوية.

هـ – إنشاء بعض المختبرات لمادة الاجتماعيات في المدارس.

و – تجهيز المكتبات المدرسية وتأثيثها.

ز – تحويل مكتبة الوزارة والمكتبات المدرسية والعامة إلى مراكز ومصادر للتعلم.

ح – تحديث مختبرات الحاسوب في المرحلة الثانوية وتجهيزها.

وكان إجمالي تكلفة المشاريع منذ إشهارها عام (١٩٩٥م) إلى عام (٢٠٠٤م) نحو (٨١١٧٨٨٤) ديناراً كويتياً.

٤ – الأمانة العامة للأوقاف:

تأسست الأمانة العامة للأوقاف عام (١٩٩٣م) وتختص بالدعوة للوقف والقيام بكل ما يتعلق بشؤونه، بما في ذلك إدارة الأموال واستثمارها وصرف ريعها في الحدود والشروط لما يحقق المقاصد الشرعية للوقف، وتنمية المجتمع حضارياً وثقافياً واجتماعياً. وعن طريق الصندوق الوقفي للتنمية العلمية والثقافة والفكر، يتم دعم التعليم وخدماته وتطوير الأنشطة الفكرية والثقافية في الكويت. وبلغت تكلفة تلك المشاريع (٩٥١٨٨٠٩) دنانير كويتية، ومن أبرز مساهماتها:

أ – المساهمة في توفير (٢٠) سبورة مغناطيسية لمدرسة المأمون الابتدائية.

ب – دعم مراكز التعلم بالمناطق التعليمية.

جـ – تجهيز ورشة لإنتاج مختبر العلوم وأجهزة التقنيات التربوية وتصليحها.

د – توفير مختبرات للمدارس الابتدائية بجميع المناطق التعليمية.

٥ – الجمعيات التعاونية:

ومن خلالها وتطبيقاً للقرار الوزاري رقم (١٥٠) لسنة (٢٠٠٠م) يتم تخصيص (٢٥٪) من صافي الأرباح للصرف على الخدمات الاجتماعية والثقافية والترفيهية في منطقة عمل الجمعية. مثل ترميم بعض المرافق المدرسية وتوفير بعض المواد الاستهلاكية للمدرسة وتكريم الطلبة المتفوقين.

الدراسات السابقة:

أولاً – الدراسات المحلية:

وتتناول دراسات تتعلق بتمويل التعليم في دولة الكويت:

١ – دراسة **(الصراف، وآخرون، ١٩٩٥م)**[١٥]: تناولت استطلاع آراء شرائح من المجتمع الكويتي حول مدى مساهمتها في تمويل العملية التربوية (أولياء أمور، شركات، جمعيات تعاونية) لإيجاد مصادر بديلة جديدة لتخفيف العبء المالي على ميزانية الدولة، والارتقاء بالتعليم وزيادة إحساس الأفراد والمؤسسات بمسؤولياتهم تجاه المجتمع والدولة بالطريقة التي يختارونها في التمويل، وكانت من أهم النتائج المستخلصة من الدراسة تحفظ عينة أولياء الأمور على مبدأ المساهمة في تمويل العملية التعليمية؛ بينما أبدت الشركات والجمعيات موافقة متوسطة على مبدأ المساهمة مع بعض التحفظ.

ومن أهم التوصيات التي أسفرت عنها الدراسة، أن تضع وزارة التربية خطة إعلامية لتعريف المواطن الكويتي بأهمية المساهمة في تمويل العملية التربوية؛ وأن تقوم بتسليط الضوء إعلامياً على المساهمات التي قدمها المواطنون؛ وذلك تشجيعاً لهم ولغيرهم، وأن تحدد وزارة التربية المجالات المختلفة التي يمكن تمويلها من قطاعات المجتمع.

٢ – وركزت دراسة أخرى – **(الصراف، وآخرون، ٢٠٠٠م)**[١٦] – على جدوى المشروعات التي أسهمت فيها مؤسسات القطاع الخاص لدعم التعليم بدولة الكويت، وتعرف مدى الفائدة المرجوة من إدخال الحاسب الآلي في

---

(١٥) الصراف، وآخرون، (١٩٩٥م)، استطلاع آراء شرائح من المجتمع الكويتي حول مدى مساهمتهم في تمويل العملية التربوية، وزارة التربية، ص ص ٥٥– ٥٧.

(١٦) الصراف، وآخرون، (٢٠٠٠م)، جدوى المشروعات التربوية التى أسهمت فيها مؤسسات القطاع الخاص لدعم التعليم، وزارة التربية، دولة الكويت، ص ٥٥.

المرحلة المتوسطة وتحديثه بمدارس الثانوية – نظام المقررات. وأظهرت النتائج بالنسبة إلى مدى الاستفادة من تمويل مشروع الحاسب بالمرحلة المتوسطة والثانوية تبعاً للمتغيرات المستقلة للدراسة أنه يوجد اهتمام بالنسبة لحملة الشهادات العلمية وكذلك بالنسبة للوظيفة، فهم أكثر دراية وخبرة بالمشروع. وخرجت الدراسة بتوصيات، من أهمها إنشاء لجنة فنية بوزارة التربية مسؤولة عن متابعة متطلبات تمويل المشروع للمرحلتين المتوسطة والثانوية، وتشجيع القطاع الخاص على المساهمة في دعم المشاريع التربوية.

٣ – دراسة **(الصانع، ١٩٩٨م)**[١٧]: تناولت موضوع تمويل التعليم ودعم القطاع الخاص للأنشطة المدرسية في دولة الكويت. وتوصلت الدراسة إلى بعض المقترحات والتوصيات التي تدعو إلى ضرورة توفير المزيد من المخصصات المالية الحكومية، والتركيز على برامج ضبط جودة التعليم للتقليل من الهدر بجميع أنواعه، وزيادة تفعيل دور اللجنة الوطنية لدعم التعليم، ووضع الضوابط والمعايير التي تحكم الإسهام في الإنفاق التعليمي.

٤ – كما استعرض **(الياسين، ٢٠٠٤م)**[١٨] في ورقته التي قدمها في اللقاء السنوي لمسؤولي المنشآت التربوية بدول مجلس التعاون، حول موضوع تطوير البيئة المدرسية في دولة الكويت (شراكة دائمة)، دور المؤسسات غير الحكومية والأفراد والأسر في المشاريع التعليمية بجميع أنواعها،

(١٧) الصانع، نادية، (١٩٩٨م)، ورقة عمل تمويل ودعم القطاع الخاص لأنشطته في دولة الكويت، اجتماع تمويل التعليم في الدول الأعضاء وسبل تنميتها مع إيجاد بدائل مقترحة، الرياض، المكتب العربي لدول الخليج، ص١٧.

(١٨) الياسين، صالح، (٢٠٠٤م)، تطوير البيئة المدرسية في دولة الكويت، ورقة عمل اللقاء السنوي لمسؤولي المنشآت التربوية بدول الخليج العربي، جدة، المملكة العربية السعودية، ص ص ٢–٥.

مثل بناء المدارس وصيانتها وتجهيزها بالمختبرات والتقنيات، وكذلك دعم برامجها التعليمية ونشاطاتها، مثل تكريم الطلبة المتفوقين في جميع المراحل الدراسية.

ثانياً – دراسات إقليمية تتناول منطقة الخليج العربي:

١ – دراسة **(العولقي، ١٩٩٨م)**[١٩] "تجارب محلية ودولية للوصول إلى مصادر وبدائل لتمويل التعليم وترشيد نفقاته في دول الخليج": وقد شخصت واقع تمويل التعليم في دول الخليج العربية، ثم ألقت الضوء على التجارب العربية والعالمية في مجال تمويل التعليم وترشيد نفقاته والإفادة من تلك التجارب، بأخذ وتطبيق ما يتناسب مع ظروف دول الخليج. ثم أوصت الدراسة بالبحث عن مصادر جديدة وبدائل مقترحة لتمويل التعليم وأساليب وطرق ترشيد نفقاته في دول الخليج العربية.

٢ – دراسة **(وزارة المعارف، ١٩٩٥م)**[٢٠] "تمويل التعليم ودعم القطاع الخاص لنشاطاته في المملكة العربية السعودية": وتناولت الإنفاق الحكومي وغير الحكومي، وأوضحت أنه في ظل التطور الكبير الذي شهده النظام التعليمي كماً ونوعاً خلال سنوات خطط التنمية الوطنية المتتابعة حققت مؤشرات التعليم نمواً كبيراً بكل المقاييس، وذلك بتوفير فرص التعليم المجاني لجميع المواطنين وصرف مكافآت لبعض التخصصات تشجيعاً من الدولة للإقبال عليها، ونتيجة لذلك اقترحت الدراسة تشجيع التوسع في التعليم الأهلي.

٣ – دراسة **(الرميحي، ١٩٩٨م)**[٢١]: وبيّنت تجربة مملكة البحرين في مجال

---

(١٩) العولقي، أبو بكر، (١٩٩٨م)، تجارب محلية وعربية ودولية لمصادر وبدائل تمويل التعليم، الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ص ٣.

(٢٠) وزارة المعارف، (١٩٩٥م)، تمويل التعليم ودعم القطاع الخاص، المملكة العربية السعودية، ص ص ١– ١٦.

(٢١) الرميحي، حمد، (١٩٩٨م)، تجربة البحرين في مجال تمويل التعليم ودعم القطاع الخاص، وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين، ص ص ١–٢.

تمويل التعليم ودعم القطاع الخاص لنشاطاته. وقد تبين ازدياد مصاريف وزارة التربية والتعليم خلال عشرين سنة (١٩٧٥/١٩٩٥م) بمعدل ٨ مرات وازدياد نسبتها إلى مصاريف الدولة من (٨,٧٪) في عام ١٩٧٥م إلى (١٢,٨٪) في عام ١٩٩٥م، وأن الدولة واجهت صعوبات مستمرة في زيادة مصروفات التربية، فشكلت لجنة لترشيد الإنفاق واقتراح أساليب وبدائل للاستخدام الفعال للقوى العاملة والمواصلات والكتب الدراسية والتجهيزات والمواد والإيجارات وصيانة المباني، وتأكيد اكتمال نصيب المعلم من الحصص وتعديل كثافة الفصول والتدقيق في الأعذار الطبية التي تتطلب تخفيض نصاب المعلم؛ وترشيد استهلاك الأثاث والأجهزة التعليمية؛ وإعطاء المدرسة دوراً في إدارة الميزانية أيضاً. وقد شجعت مملكة البحرين مساهمة القطاع الخاص في تمويل بعض احتياجات التعليم عن طريق إنشاء بعض المرافق التربوية أو المساهمات التعليمية، وشجعت الاستثمار في مجال التعليم عن طريق تحفيز المستثمرين في القطاع الخاص لفتح رياض الأطفال والمدارس الأهلية والمعاهد التعليمية الخاصة.

٤ – وقد أوضحت دراسة **(وزارة التربية والتعليم، ١٩٩٩م)**[٢٢] "واقع التعليم العام وتمويله في سلطنة عمان" أن السلطنة شهدت توسعاً في التعليم، مما أدى إلى إنشاء مئات المدارس، ومن ثم أدى إلى زيادة التكلفة الرأسمالية وازدياد العبء على الدولة. وقامت نتيجة لذلك باستقطاب القطاع الخاص وتشجيعه للمشاركة في تمويل التعليم، وتقديم الدعم الفني للمدارس الخاصة من خلال التوجيه وتدريب المعلمين والإداريين، ويتحمل القطاع الخاص التكلفة الكاملة للتعليم برياض الأطفال. ونتيجة

(٢٢) وزارة التربية والتعليم، (١٩٩٩م)، سلطنة عمان، واقع التعليم العام وتمويله في سلطنة عمان، ص ص ٦–٧.

هذا التشجيع يتوقع ارتفاع أعداد الطلاب في هذه المدارس، ومن ثم يخف العبء على الدولة.

٥ – وأكدت دراسة **(الغساني، ٢٠٠٢م)**[٢٣]. حول تجربة سلطنة عمان في مجال تنويع مصادر التمويل ومشاركة المؤسسات الأهلية في تحمل تكاليف التعليم الحاجة إلى إعادة تخصيص الموارد داخل قطاع التعليم لتحسين نوعية التعليم، وذلك بتوجيه مزيد من النفقات نحو بنود الإنفاق الخاصة بالمصروفات على الأدوات التعليمية وتحسين طرق التعليم والإشراف الكافي للإدارة المدرسية، والتوجه نحو اللامركزية وإشراك المجتمعات المحلية وإعطاء دور كبير لمجلس الآباء.

٦ – و في التقرير الختامي (لاجتماع مكتب التربية لدول الخليج العربي، ١٩٩٨م)[٢٤]. أوصى بالآتي:

أ – إعادة النظر في توزيع ميزانية التعليم؛ بحيث يؤدي إلى إنفاق الجانب الأكبر منها على عناصر العملية التعليمية.

ب – تفعيل دور المجتمع المحلي في تمويل جوانب من الأنشطة التربوية في المدارس التي تقع في دائرة نطاقه.

جـ – سن القوانين واتخاذ الإجراءات لإعطاء أكبر قدر من المرونة في عملية تمويل التعليم على المستوى المحلي، من جمع تبرعات أو قبول هبات، أو تنفيذ مشروعات التمويل الذاتي، مع إعطاء صلاحيات لمدير المدرسة في هذا الصدد.

---

(٢٣) الغساني، نبيلة، الفارسي، نجلاء، (١٩٩٨م)، تجربة سلطنة عمان في مجال تنويع مصادر التمويل ومشاركة المؤسسات الأهلية في تحمل تكاليف التعليم، الدوحة، المركز العربي للبحوث التربوية، ص ص ١١–١٢.

(٢٤) التقرير الختامي لاجتماع تمويل التعليم في الدول الأعضاء وسبل تنميته مع إيجاد بدائل ووسائل مقترحة لتمويل التعليم، (١٩٩٨م)، الكويت، ص ص ٢–٥.

د – تشجيع المبادرات الفردية الهادفة إلى دعم التعليم وتمويله على نحو يضمن استمراريتها وتكريم أصحابها بشكل لائق.

هـ – تشجيع قيام مؤسسات وقفية تعليمية في المجتمعات المحلية تعمل على توفير الدعم المادي والمعنوي لمؤسسات التعليم العام.

و – العمل على تشكيل لجان ومجالس وطنية من أجل دعم التعليم وتمويله.

ز – تفعيل دور المؤسسات التعاونية في الإنفاق على مؤسسات التعليم بمختلف مراحله من خلال حصيلة أرباحها.

ثالثاً – دراسات أجنبية:

ووجدت عدة دراسات تناولت مسألة تمويل التعليم، وذلك مثل:

١ – دراسة **(Molnar, 1995)**(٢٥): أكدت أن اقتصادات السوق ترتبط بعملية إصلاح المدرسة. ومن المنطلق الاقتصادي المحافظ، فإن مقترحات تمويل التعليم التي تم إنفاقها على المدارس ليست مرتبطة بأداء الطالب أو بمراعاة الطلاب الفقراء، وأنه من المهم إلى درجة كبيرة أن يكون هناك نقاش حول مبلغ المال الذي ينبغي إنفاقه على تعليم أبنائنا.

٢ – دراسة **(Odden & Clune,1998)**(٢٦): تطرح قضية التمويل الأساسية للنظام المدرسي، وتناقش عوائق تمويله وإعادة الهيكلة بما يتناسب مع أسلوب الدعم لتحقيق الأهداف والاستراتيجيات، وتقترح عوامل دعم وتعزيز للنظام التمويلي الجديد. وأشارت الدراسة إلى استراتيجيات لزيادة الدعم التمويلي والدقة في معادلات التمويل المدرسي على النحوالآتي:

---

(٢٥) Molnar, Alex. (1995), School Funding: The Right Issue The Wronglogic. Educationa vol 35, no 3, p p, 48-59.

(٢٦) Odden,Allan and Clune,William. (1998), School Finance Systems, Educational Evaluathon,vol 20,no 3, pp 157-177.

أ – وضع وتحديد سياسة تمويلية واضحة من قبل الهيئات والمؤسسات القائمة على العملية التعليمية، حيث قد تختلف الآراء والأهداف المختارة لكن يجب العمل وفق خطة تمويلية محددة وحيادية.

ب – تصميم برامج تعكس وتوضح أهمية الأهداف الموضوعة وذلك بتوفير التمويل الأساسي الذي يسمح لها بتوفير البرامج التي تتوافق مع أداء الطلبة المتوسط والحد الأدنى للمعايير القياسية.

جـ – إدخال مصادر جديدة للطلبة محدودي الدخل بتوفير خدمات إضافية للعمل على تحقيق المعدلات المتوقعة.

د – هناك حاجة ماسة إلى تقديم مساعدة مالية لذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة من الطلبة محدودي الدخل، بالإضافة إلى توفير مستوى تعليمي ثابت ومتطور للطالب العادي.

٣ – دراسة **(Augenblik,2001)**(٢٧): عرضت الدراسة مختصراً لنظام التمويل للمدارس الثانوية؛ حيث وضحت أن ما نسبته (٢٠٪) من السكان تسهم في دعم برامج تعليمية، وأن نصف ميزانية المدارس من الضرائب العائدة للولاية، أما النصف الآخر من الميزانية فهو من تبرعات مصادر محلية. كما بين الباحث أن النفقات التعليمية قد تغيرت بين عامي (١٩٥٠–١٩٩٠م)؛ حيث أصبحت النفقات أكثر اعتماداً على مؤشرات تطوير التعليم وربط نتائجه بشروط مؤسسات الاعتماد الأكاديمي.

٤ – دراسة **(Sikula, 2003)**(٢٨): أثارت عدة تساؤلات تتعلق بتمويل التعليم، مثل لماذا لايعمل نظام التمويل في بعض المدارس بالولايات المتحدة

(٢٧) Augenblick,John. (2001), The Status of School Finance Today, reports-Evalutive.

(٢٨) Sikula,John. (2003), Why Our Educational System Is Not Working, Action in Tteacher Education,vol 25,no 1, pp 89-92.

الأمريكية بالشكل الصحيح؟ لماذا يوجد نقص في دعم التعليم من قبل الحكومة الفيدرالية؟ ولماذا يهتم أغلب الشعب الأمريكي بما ينفقونه على المواد الاستهلاكية – مثل السيارة – أكثر من الإنفاق على التعليم؟

٥ – وقدمت دراسة (**Palacios, 2003**)[٢٩]: للبنك الدولي خيارات لتمويل التعليم طويل الأجل، وسعت إلى تحقيق هدفين أساسيين، هما:

أ – إيجاد إطار تحليلي متناسق للخيارات أمام تمويل التعليم الطويل الأجل.

ب – تحليل الخيارات الأساسية التي يمكن أن تستخدم في تلك العملية إلى عدد من التوجيهات حول مختلف الأدوار بما فيها دور البنك الدولي. كما أشارت الدراسة إلى طرق تحليل السياسات التمويلية للتعليم من خلال الأطراف الأساسية في هذه العملية التمويلية، وهي الدول وأصحاب العمل ومنظمات اقتصادية والطلبة ومن لهم علاقة وثيقة بالعملية التعليمية.

وتطرقت الدراسة أيضاً إلى دور الحكومة وكيفية مواجهتها لمشكلة التمويل عن طريق التركيز على جمع المدفوعات وتحصيلها وإشراك رأس المال الخاص وتقديم المعلومات، وكذلك دور البنك الدولي في عملية التمويل من خلال تقديم النصح والاستشارات وجذب رأس المال الخاص.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال النظر في الدراسات السابقة محلياً وإقليمياً ودولياً يتضح اهتمامها بالآتي:

١ – ضرورة إعادة النظر في ميزانية التعليم.

---

(٢٩) Palacios, Miguel. (2003), Options For Financing Life Long Learing, The World Bank,pp1-30.

٢ – أهمية إيجاد بدائل متنوعة لتمويل التعليم وتفعيل دور المشاركات المجتمعية في تمويل عمليات التعليم.

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها تسلط الضوء على دور المشاركات المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية في المدارس الثانوية بدولة الكويت، وبيان مدى الاستفادة الفعلية من هذه المشاركات وقدرتها على تحقيق الغاية منها، واقتراح معايير وضوابط لتنظيم المشاركات المجتمعية، مع تقديم مقترحات قد تساعد على زيادتها. ومن ثم يمكن أن تمهّد هذه الدراسة لتطبيق دراسات شبيهة على مدارس رياض الأطفال والمرحلتين الابتدائية والمتوسطة.

إجراءات الدراسة:

منهج الدراسة:

منهج الدراسة الحالية يعتمد على المنهج الوصفي، ومن خلاله يتم الوصف والتحليل والمقارنة لآراء مديري المرحلة الثانوية ومديراتها بجميع المناطق التعليمية بدولة الكويت، وذلك عن واقع المشاركات المجتمعية لتمويل المشروعات التعليمية في المدارس الثانوية؛ ومن خلال ذلك يمكن تعرف أنواعها ومدى الاستفادة منها وتقديم بعض التسهيلات والضوابط والاقتراحات المستقبلية المأمولة.

مجتمع الدراسة:

لكي تكون نتائج الدراسة أصدق تعبيراً عن رأي المبحوثين، لم تتخذ الدراسة عينة من مجتمع الدراسة، بل تناولت بالبحث جميع مديري المدارس ومديراتها بالمرحلة الثانوية في المناطق التعليمية الست بدولة الكويت، والبالغ عددهم (١١٣)، وذلك في العام الدراسي (٢٠٠٤/٢٠٠٥م). وقد شارك (١٠٧) منهم، بما نسبته (٩٤٪)، وهي نسبة مشاركة عالية. ويوضح جدول رقم (١) توزع المبحوثين على متغيرات الدراسة من حيث النوع والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة والمنطقة التعليمية.

جدول رقم (١)
توزع المبحوثين بحسب متغيرات النوع والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة في العمل الحالي والمنطقة التعليمية

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
النوع:		
١ – ذكر.	٥٣	٪٤٩,٥
٢ – أنثى.	٥٤	٪٥٠,٥
المجموع	١٠٧	٪١٠٠
المؤهل العلمي:		
١ – بكالوريوس.	٨٨	٪٨٢,٢
٢ – دراسات عليا.	١٩	٪١٧,٨
المجموع	١٠٧	٪١٠٠
سنوات الخبرة في العمل الحالي:		
١ – ٥ سنوات وأقل.	٢٩	٪٢٧,١
٢ – ٦–١٠ سنوات.	١١	٪١٠,٣
٣ – ١١– ١٥ سنة.	٨	٪٧,٥
٤ – ١٥ سنة فأكثر.	٥٩	٪٥٥,١
المجموع	١٠٧	٪١٠٠
المنطقة التعليمية:		
١ – الأحمدي.	٢٥	٪٢٣,٤
٢ – الجهراء.	١٢	٪١١,٢
٣ – حولي.	١٧	٪١٥,٩
٤ – العاصمة.	٢٢	٪٢٠,٦
٥ – الفر وانية.	١٧	٪١٥,٩
٦ – مبارك الكبير.	١٤	٪١٣,١
المجموع	١٠٧	٪١٠٠

أداة الدراسة:

صممت استبانة وذلك لاستطلاع آراء مديري مدارس المرحلة الثانوية ومديراتها حول واقع المشاركات المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية

بدولة الكويت بجميع أنواعها، مثل بناء المدارس وصيانتها وتجهيزها بالمختبرات والتقنيات. وتحتوي على أسئلة محددة وأسئلة مفتوحة، وقد شملت الاستبانة ستة أقسام، وهي على النحو الآتي:

١ – البيانات الأساسية لمتغيرات الدراسة، وهي: النوع، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والمنطقة التعليمية.

٢ – ست عشرة (١٦) فقرة عن أنواع المشاركات المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية بدولة الكويت ومدى الاستفادة منها، إلى جانب سؤال مفتوح.

٣ – ست (٦) فقرات عن الجهات المشاركة في تمويل المشروعات التعليمية بدولة الكويت، إلى جانب سؤالين مفتوحين.

٤ – خمس (٥) فقرات عن التسهيلات التي يقترح أن تقدمها الدولة لتشجيع المشاركات المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية بدولة الكويت، إلى جانب سؤال مفتوح.

٥ – ثلاث (٣) فقرات عن الضوابط التي يقترح أن تقدمها الدولة لتنظيم المشاركات المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية بدولة الكويت، إلى جانب سؤال مفتوح.

تقدير صدق أداة الدراسة وثباتها:

لاختبار صدق الاستبانة عرضت على ستة محكمين، وهم ثلاثة من أساتذة كلية التربية بجامعة الكويت، واثنان من مديري المدارس ومديراتها؛ وأحد المشاركين في تمويل المشروعات التعليمية بدولة الكويت، وقد تم تعديل أداة البحث في ضوء ملاحظاتهم.

وباستخدام معادلة كرونباخ – ألفا تم حساب معامل الثبات، فجاءت النتيجة (٧٠,) لمعامل الثبات، وهي مقدار جيد للثبات في هذا النوع من الدراسات.

المعالجة الإحصائية:

خضعت إجابات أفراد العينة لتحليلات إحصائية باستخدام برنامج (spss)،

وقد حسبت الإحصاءات المختلفة طبقاً للعدد الفعلي للمبحوثين الذين أجابوا عن كل فقرة من فقرات الاستبانة؛ وذلك بعد استبعاد الفقرات غير المكتملة، وقد استخدمت الأساليب الإحصائية الآتية:

١ – استخدام معادلة كرونباخ – ألفا لثبات الاستبانة.

٢ – لاستخراج نتائج القسم الأول الذي يتضمن البيانات الأساسية لمتغيرات الدراسة وهي النوع، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والمنطقة التعليمية – وكذلك نتائج القسم الثاني الذي يتضمن (١٦) فقرة عن أنواع المشاركات المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية بدولة الكويت ومدى الاستفادة منها؛ فقد تم حساب التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد العينة واستخدام (كا٢) لحساب الدلالات الإحصائية وفق متغيرات الدراسة.

٣ – لاستخراج نتائج القسم الثالث عن الجهات المشاركة، والرابع عن التسهيلات، والخامس عن الضوابط، فقد تم حساب التكرارات والنسب المئوية.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

أولاً – النتائج المتعلقة بأنواع المشاركات المجتمعية:

حيث يتبين من الجدول رقم (٢) ما يأتي:

١ – إن أكبر تمويل للمشروعات التعليمية ينصب في تكريم الطلبة المتفوقين؛ حيث بلغت نسبة الإجابة (٥١,٤٪)، وقد يرجع السبب إلى إدراك المشاركين في التمويل أهمية رعاية المتفوقين لما له من مردود إيجابي على الطلبة، ثم أتى تزويد المدارس بأجهزة «كمبيوتر» بالمرتبة الثانية (٤٦,٥٪)، وقد يرجع ذلك إلى وعي المشاركين بأهمية مواكبة التطور التقني باعتباره وسيلة تعليمية فعالة. وأتت في المرتبة الثالثة المساهمات النقدية بنسبة (٤٢,١٪) نظراً لأهمية المساهمات النقدية في زيادة دعم الصندوق المالي المدرسي وصرفه وفق احتياجات المدرسة، وهذا يتوافق

جدول رقم (٢)

التكرارات والنسب ونتائج اختبار (X^2) للفروق الإحصائية تبعاً لمتغيرات النوع والمؤهل العلمي والخبرة والمنطقة التعليمية وذلك للنتائج المتعلقة بأنواع المشاركات المجتمعية عند مستوى دلالة (٠,٠٥)

البنود	ينطبق		لا ينطبق		النوع		المؤهل العلمي		الخبرة في العمل		المنطقة التعليمية	
	التكرار	٪	التكرار	٪	كا٢	مستوى الدلالة	كا٢	مستوى الدلالة	كا٢	مستوى الدلالة	كا٢	مستوى الدلالة
١ – ترميم مدرسة قديمة.	٨	٧,٥	٩٩	٩٢,٥	٠,٥٨	٠,٤٧	٠,٣١	٠,٥٨	٤,٦٧	٠,١٨	٦,٦٩	٠,٢٤
٢ – صيانة بعض مرافق المدرسة.	٣٠	٢٨	٧٧	٧٢	١,٨٢	٠,١٨	٠,٠٣	٠,٨٥	٢,٣٠	٠,٥١	٩,٠٠	٠,١١
٣ – بناء مختبرات علمية.	٦	٥,٦	١٠١	٩٤,٤	٠,٠٠١	٠,٩٨	٤,٥٢	٠,٠٣	٣,٦٦	٠,٣٤	٣,٩٨	٠,٥٥
٤ – إعداد قاعات عروض تقديمية.	٢١	١٩,٦	٨٦	٨٠,٤	٠,٦٠	٠,٤٤	٠,٠٣	٠,٨٦	٢,٣٦	٠,٥٠	٧,٥٧	٠,١٨
٥ – إنشاء المكتبات.	٩	٨,٤	٩٨	٩١,٦	٠,١٤	٠,٧١	١,٦٣	٠,٢٠	٧,٩٩	٠,٠٥	٤,٨٧	٠,٤٣
٦ – إنشاء المكتبات العلمية.	١٤	١٣,١	٩٣	٨٦,٩	١,٤٠	٠,٢٤	٠,١٣	٠,٧٢	٣,٥٤	٠,٣٢	٧,١٩	٠,٢١
٧ – تزويد المدرسة بوجبات غذائية.	١٤	١٣,١	٩٣	٨٦,٩	١,٢٣	٠,٢٨	١,٢٤	٠,٢٧	٢,٤٠	٠,٤٩	٢,٣٧	٠,٨٠
٨ – تزويد المدرسة بأجهزة كمبيوتر.	٦٩	٤٦,٥	٣٨	٣٥,٥	٠,٠٠٥	٠,٩٨	٠,٠١	٠,٨٩	٥,٦٩	٠,٥٧	٣,٨١	٠,٥٨
٩ – تزويد المدرسة بأدوات معملية.	١١	١٠,٣	٩٦	٨٩,٧	٠,١٢	٠,٧٣	٢,٩٠	٠,٠٩	٦,٨٤	٠,٩٧	٣,١٢	٠,٦٨
١٠ – تزويد المدرسة بآلات التصوير.	٣٢	٢٩,٩	٧٥	٧٠,١	٠,١٢	٠,٧٢	٥,٦٩	٠,٠٢	٠,٣٥	٠,٩٥	١٥,٢	٠,٠٦٨
١١ – تكريم الطلبة المتفوقين.	٥٥	٥١,٤	٥٢	٤٨,٦	٠,٢٣	٠,٦٣	١,٩٦	٠,١٦	٠,١٩	٠,٩٨	١,٤٨	٠,٩٢
١٢ – دورات تدريبية للطلبة.	١٤	١٣,١	٩٣	٨٦,٩	١,٢٣	٠,٢٧	١,٢٤	٠,٢٧	٢,١١	٠,٥٥	٨,١٥	٠,١٨
١٣ – دورات تدريبية للمعلمين.	١٤	١٣,١	٩٣	٨٦,٩	١,٢٣	٠,٢٧	١,٢٩	٠,٢٧	٤,٦٥	٠,٢٠	٥,١٤	٠,٤٠
١٤ – تطوير المناهج الدراسية.	٨	٧,٥	٩٨	٩١,٦	٣,١٥	٠,٢١	٠,٥١	٠,٧٧	٤,٧٧	٠,٥٧	١١,٣٥	٠,٣٣
١٥ – أدوات مكتبية استهلاكية.	١٧	١٥,٩	٩٠	٨٤,١	٨,٧٠	٠,٠٠٣	٠,٤٩	٠,٤٨	٠,٢٥	٠,٩٧	٧,٧٤	٠,١٧
١٦ – مساهمات نقدية.	٤٥	٤٢,١	٦٢	٥٧,٩	١,٦٦	٠,٢٠	٠,٠٠	٠,١٠٠	٠,٤٦	٠,٩٣	٥,٦٧	٠,٣٤

ملاحظة: بلغت درجة الحرية تبعاً لمتغير النوع (١) في جميع البنود، وبالنسبة لمتغير المؤهل العلمي هي: (١) ما عدا بند (١٤) فبلغت (٢)، وبالنسبة لمتغير الخبرة هي (٣) ما عدا بند (١٤) فبلغت (٦)، وبالنسبة لمتغير المنطقة التعليمية فهي (٥) ما عدا بند (١٤) فبلغت (١٠).

مع دراسة (الصراف، وآخرون، ١٩٩٥م)[٣٠]؛ حيث أسفرت النتائج عن أن جوائز المتفوقين كانت أكثر المجالات تمويلاً، ومن ثم المساهمات النقدية، ومن ثم كتب لإثراء المكتبة المدرسية، وقد اختلف نوع التمويل؛ حيث أتى في المرتبة الثانية أجهزة الكمبيوتر نظراً لارتفاع تكلفة أجهزة الكمبيوتر في السابق، أما الآن فقد انخفضت تكلفتها، ومن ثم سهل تمويلها للمشاركين.

٢ – إن أقل المشروعات التعليمية تمويلاً كانت بناء مختبرات علمية؛ إذ بلغت نسبتها (٥,٦٪)، وقد يرجع السبب إلى ارتفاع كلفة بناء المختبرات العلمية أو عدم إدراك الممولين لاحتياجاتها وكيفية إنشائها، وأتى في المرتبة الثانية ترميم مدرسة قديمة، وتطوير المناهج الدراسية، وبلغت نسبة كل منهما (٧,٥٪)، وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع كلفة ترميم المدارس، والسبب الآخر اعتقاد الجهات المجتمعية أن وزارة التربية بالتعاون مع وزارة الأشغال هي المسؤولة عن إنشاء المدارس، أما بالنسبة إلى تطوير المناهج الدراسية فربما يعزى ذلك إلى عدم إدراك الممولين أو عدم معرفتهم بكيفية المشاركة في تطوير المناهج الدراسية.

٣ – أما بالنسبة لنتائج مربع كاي عند مستوى دلالة (٠,٠٥) المتعلقة بأنواع المشاركات المجتمعية فيتضح الآتي:

أ – لا توجد فروق ذات دلالة بين استجابات أفراد العينة تبعاً لمتغير نوع الجنس عدا بند واحد، وهو البند رقم (١٥) الخاص بالأدوات المكتبية الاستهلاكية بمستوى دلالة (٠٠٣,)، وقد يرجع ذلك إلى توفير بعض إدارات المدارس الثانوية لاحتياجاتها من الأدوات المكتبية.

ب – لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغير المؤهل التعليمي عدا بند واحد، كانت له دلالة إحصائية تبعاً لمتغير المؤهل

(٣٠) الصراف، ١٩٩٥م، (مرجع سابق).

التعليمي، وهو البند رقم (١٠) الخاص بأدوات التصوير بمستوى دلالة (٠,٠٢)، وقد يكون ذلك ناتجاً عن إدراك إدارة المدرسة لضرورة وجود آلات لتصوير الورق بصورة مستمرة نتيجة لاحتياجات المدرسة القائمة عليها، مثل تصوير الامتحانات المدرسية، وتصوير الأوراق التي تثري المنهج الدراسي للطلبة. ومن جانب آخر فإن آلات التصوير أكثر أعطالاً وذات تكلفة مالية مرتفعة، ومن ثم عندما تزود المدرسة بآلات تصوير من قبل المساهمين أو المتبرعين فإن ذلك يساعد على تخفيف العبء المالي الواقع على المدرسة.

جـ - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغير الخبرة في العمل عند مستوى دلالة (٠,٠٥) عدا بند واحد كانت له دلالة إحصائية تبعاً لمتغير المؤهل التعليمي، وهو البند رقم (٥) الخاص بإنشاء مكتبات مدرسية؛ وقد يرجع ذلك إلى أن زيادة خبرة الإدارة المدرسية في العمل لها أثر في زيادة إدراك أهمية المكتبة المدرسية بالنسبة للمتعلم وإثرائها للمنهج الدراسي.

د - لا توجد فروق ذات دلالة بين استجابات أفراد العينة تبعاً لمتغير المنطقة التعليمية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥)؛ مما يؤكد توافق الرأي لدى مختلف المناطق التعليمية الست في دولة الكويت، وذلك لتقارب أساليب تمويل المدارس الثانوية بها.

أما بالنسبة إلى السؤال المفتوح حول مشاركات أخرى تم تمويلها مجتمعياً ولم يتم ذكرها في بنود الاستبانة فهي على النحو الآتي:

١ - النجارة والسباكة من قبل الجمعيات التعاونية.

٢ - زراعة الملاعب الرياضية في المدرسة وتجهيزها.

٣ - إعداد المقصف المدرسي وتجهيزه.

٤ – إنشاء فصول مجهزة بأحدث الوسائل التعليمية.

٥ – تظليل المساحات المكشوفة في المدرسة للوقاية من أشعة الشمس.

ثانياً – النتائج المتعلقة بمدى الاستفادة من تمويل المشاركات المجتمعية:

حيث يتبين من الجدول رقم (٣) ما يأتي:

١ – إن أكبر المشاريع التعليمية استفادة ينصب على تزويد المدرسة بأجهزة كمبيوتر؛ حيث بلغت نسبة الإجابة (٣٢,٧٪) نظراً لأهمية أجهزة الكمبيوتر في المنهج الدراسي، وتمثل مادة دراسية إلزامية في جميع المراحل التعليمية على الطلبة، ثم أتى تكريم الطلبة المتفوقين الثانية (٢١,٥٪)، وقد يرجع ذلك لتلمس إدارة المدرسة المردود الإيجابي على الطلبة المتفوقين في مسيرتهم التعليمية. وأتى في المرتبة الثالثة تزويد المدرسة بآلات التصوير بنسبة (١٦,٨٪) نظراً لكثرة الاستخدام اليومي لآلات التصوير للأعمال المكتبية في المدرسة.

٢ – إن أقل المشاريع التعليمية استفادة من تمويل المشروعات التعليمية كانت كالآتي:

أ – دورات تدريبية للطلبة وتطوير المناهج الدراسية بنسبة (٠,٩٪).

ب – دورات تدريبية للمعلمين بنسبة (٣,٧٪).

وقد يرجع ذلك لعدم إدراك المشاركات المجتمعية لأهمية الدورات التدريبية للطلبة والمعلمين وتطوير المناهج الدراسية.

ومن جانب آخر فقد يعتقد الممولون بأن هذه الأمور هي من اختصاص وزارة التربية، وأنها الجهة المشرفة على تدريب الطلبة والمعلمين وتطوير المناهج. وهذا ما دفع دراسة (الغساني، ٢٠٠٢م) للدعوة إلى توجيه النفقات نحو بنود الإنفاق الخاصة بالمصروفات على الأدوات التعليمية وتحسين طرق التعليم.

---

(٣١) الغساني، ٢٠٠٢م، (مرجع سابق).

جدول رقم (٣)

التكرارات والنسب ونتائج اختبار (X^2) للفروق الإحصائية تبعاً لمتغيرات النوع والمؤهل العلمي والخبرة والمنطقة التعليمية وذلك للنتائج المتعلقة بمدى الاستفادة من تمويل المشاركات المجتمعية للمشروعات التعليمية عند مستوى دلالة (٠,٠٥)

البنود	ينطبق						لا ينطبق	تبعاً لمتغير النوع		تبعاً لمتغير المؤهل العلمي		تبعاً لمتغير الخبرة في العمل		تبعاً لمتغير المنطقة التعليمية	
	استفادة كبيرة		استفادة متوسطة		استفادة قليلة										
	التكرار	٪	التكرار	٪	التكرار	٪	٪	قيم كا^2	مستوى الدلالة	قيم كا^2	مستوى الدلالة	قيم كا^2	مستوى الدلالة	قيم كا^2	مستوى الدلالة
١ – ترميم مدرسة قديمة.	٢	١,٩	١	٠,٩	٥	٤,٧	٩٢,٥	٢,٨٨	٠,٤٢	٢,٣٦	٠,٥٠	٥,٥٣	٠,٧٦	١٨,٣	٠,٢٥
٢ – صيانة بعض مرافق المدرسة.	١٠	٩,٣	١٢	١١,٢	٨	٧,٥	٧٢	٤,٣٦	٠,٢١	٠,٧١٩	٠,٨٧	٤,٩٩	٠,٨٤	١٢,٢	٠,٦٦
٣ – بناء مختبرات علمية.	٥	٤,٧	--	--	١	٠,٩	٩٤,٤	١,٢٠	٠,٥٦	٦,٥٧	٠,٠٤	٣,٧٥	٠,٧١	٨,٤٥	٠,٥٩
٤ – إعداد قاعات عروض تقديمية.	١٦	١٥	٤	٣,٧	١	٠,٩	٨٠,٤	١,٤٢	٠,٧٠	٠,٣٧٦	٠,٩٥	٦,١	٠,٧٣	٢٥,٦	٠,٠٤
٥ – إنشاء المكتبات.	٨	٧,٥	--	--	١	٠,٩	٩١,٦	١,٠٣	٠,٦٠	٢,٤٨	٠,٢٩	٧,٩٩	٠,٢٤	١٣,٢	٠,٢١
٦ – إنشاء المكتبات العلمية.	٦	٥,٦	٦	٥,٦	٢	١,٩	٨٦,٩	٢,٩٢	٠,٤٠	١,٤٥	٠,٦٩	٦,٥٣	٠,٦٩	١٢,٥	٠,٦٤
٧ – تزويد المدرسة بوجبات غذائية.	٣	٢,٨	٤	٣,٧	٨	٧,٥	٨٦,٩	٤,٩٩	٠,١٧	١,٨٦	٠,٦٠	٦,٤٧	٠,٦٩	١٠,٦	٠,٧٨
٨ – تزويد المدرسة بأجهزة كمبيوتر.	٣٥	٣٢,٧	١٦	١٥	١٧	١٥,٩	٣٥,٥	١,٧٦	٠,٦٢	١,٥٦	٠,٦٩	٦,٦٩	٠,٦٧	١٥,٢	٠,٤٣
٩ – تزويد المدرسة بأدوات معملية.	٦	٥,٦	٢	١,٩	٣	٢,٨	٨٩,٧	١,٠٣	٠,٧٩	٣,٢١	٠,٣٦	٧,٨٢	٠,٥٥	١٦,٨	٠,٣٣
١٠ – تزويد المدرسة بآلات التصوير.	٨٨	١٦,٨	٤	٣,٧	١٠	٩,٣	٧٠,١	٥,٢٩	٠,١٥	١٠,٩	٠,١٢	٣,٢٧	٠,٩٥	٢٣,٣	٠,٠٨
١١ – تكريم الطلبة المتفوقين.	٢٣	٢١,٥	١٧	١٥,٩	١٥	١٤	٤٨,٦	١,٨٣	٠,٦١	٢,٨٥	٠,٤٢	٧,٠٣	٠,٦٣	٨,٣٤	٠,٩١
١٢ – دورات تدريبية للطلبة.	٧	٠,٩	٧	٦,٥	٧	٦,٥	٨٦,٩	١,٢٧	٠,٧٤	٢,٣٢	٠,٥١	٤,١٦	٠,٩٠	١٧	٠,٣١
١٣ – دورات تدريبية للمعلمين.	٤	٣,٧	٨	٧,٥	٢	١,٩	٨٦,٩	٢,٠٨	٠,٥٥	٩,٧٢	٠,٠٢١	٦,٦٢	٠,٦٨	١٢,٩	٠,٦١
١٤ – تطوير المناهج الدراسية.	١	٠,٩	٤	٣,٧	٣	٢,٨	٩١,٦	٤,٢٤	٠,٢٤	٥,٤٤	٠,١٤	٥	٠,٨٣	١٧,٩	٠,٢٧
١٥ – أدوات مكتبية استهلاكية.	٥	٤,٤	٦	٥,٦	٦	٥,٦	٨٤,١	٨,٧٢	٠,٠٣	٤,٣٦	٠,٢٣	٨,٨٦	٠,٤٥	١٦,٧	٠,٣٤
١٦ – مساهمات نقدية.	١٤	١٣,١	١٨	٥,١٦	١٦	١٥	٥٧,٩	١,٤٠	٠,٧١	١,٧٠	٠,٦٤	٨,٨٦	٠,٧٥	٢٤,٦	٠,٠٦

ملاحظة: بلغت درجة الحرية تبعاً لمتغير النوع (٣) ما عدا بند (٣) فبلغت (٢)، وبالنسبة لمتغير المؤهل العلمي هي (٣) ما عدا بند (٣) فبلغت (٢)، وبالنسبة لمتغير الخبرة فهي (٩) ما عدا البندين (٣) و(٥) فبلغت (٦)، وبالنسبة لمتغير المنطقة التعليمية هي (١٥) ما عدا البندين (٣) و(٥) فبلغت (١٠).

٣ – أما بالنسبة لنتائج مربع كاي عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) فيتضح الآتي:

أ – لا توجد فروق ذات دلالة بين استجابات أفراد العينة تبعاً لمتغير نوع الجنس عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) عدا بند واحد، وهو البند رقم (١٥) بمستوى دلالة قليلة جداً (٠٣,)، ويرجع ذلك إلى توفير المدرسة لاحتياجاتها من الأدوات المكتبية، وذلك لزيادة اهتمام مدارس البنات بالأدوات المكتبية وكثرة استخدامها لها.

ب – لا توجد فروق ذات دلالة بين استجابات أفراد العينة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) عدا ثلاثة بنود، وهي:

أ – البند رقم (٣) بمستوى دلالة (٠٤,) والبند رقم (١٠) بمستوى دلالة (٠١,) والبند رقم (١٣) بمستوى دلالة (٠٢,)؛ مما يدل على أن حملة البكالوريوس والشهادات العليا أكثر معرفة بأهمية المختبرات العلمية للعملية التعليمية وتدعيم المنهج الدراسي، وبأهمية الدورات التدريبية للمعلمين في أثناء الخدمة وتنميتها للنمو المهني للمعلم.

ب – لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغير الخبرة في العمل لمدى الاستفادة من المشروعات التعليمية.

ج – لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغير المنطقة التعليمية لمدى الاستفادة من المشروعات التعليمية ما عدا البند رقم (٤) إعداد قاعات عروض تقديمية، فمن خلال ملاحظة هذا الأمر وجد أن منطقة العاصمة التعليمية أكثر المناطق التعليمية في إعداد قاعات عروض تقديمية، وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع المستوى الاقتصادي لدى أولياء الأمور وإدراكهم لأهميتها في رفع مستوى العملية التعليمية، ومن ثم مساهمتهم المالية في إعدادها.

ثالثاً – النتائج المتعلقة بالجهات التي شاركت في تمويل المشروعات التعليمية:

جدول رقم (٤)

التكرارات والنسب المئوية لأكثر الجهات التي شاركت بتمويل المشروعات التعليمية مرتبة ترتيباً تنازلياً

البنود	ينطبق		لا ينطبق	
	التكرار	٪	التكرار	٪
١ – الجمعيات التعاونية.	٨٣	٧٨,٣	٢٣	٢١,٧
٢ – بواسطة الأفراد.	٤٩	٤٦,٢	٥٧	٥٣,٨
٣ – الشركات.	٢٢	٢٠,٨	٨٤	٧٩,٢
٤ – الأمانة العامة للأوقاف.	١٧	١٦	٨٩	٨٤
٥ – البنوك.	١٥	١٤,٢	٩١	٨٥,٥
٦ – اللجنة الوطنية لدعم التعليم.	٨	٧,٥	٩٨	٩٢,٥

أ – ويلاحظ من الجدول رقم (٤) أن أكثر الجهات المشاركة في تمويل المشروعات التعليمية هي الجمعيات التعاونية فكانت في المرتبة الأولى (٧٨,٣٪)، وقد يرجع ذلك إلى أن زيادة مشاركة الجمعيات التعاونية جاءت من خلال قرار وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل القاضي بتحديد نسبة من الأرباح تصرف للخدمات التعليمية. وأتت بالمرتبة الثانية المشاركة بواسطة الأفراد؛ مما يدل على وعي الأفراد وإدراكهم لأهمية تمويل التعليم، أما في المرتبة الثالثة فقد أتت اللجنة الوطنية لدعم التعليم، وربما يرجع ذلك إلى عدم معرفة مديري المدارس بأعمال اللجنة الوطنية لدعم التعليم بشكل ملحوظ.

ب – أما بالنسبة إلى وجود جهات أخرى شاركت في تمويل المشروعات التعليمية فهي كالآتي:

١ – مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

٢ – شركة تكساكو العربية السعودية للنفط.

٣ – جمعيات النفع العام.

٤ – شركة نفط الكويت.

٥ – الهيئة العامة لشؤون القصر.

٦ – جمعية المعلمين الكويتية.

٧ – شركة الوطنية للاتصالات المتنقلة.

٨ – لجان خيرية مثل بيت الزكاة الكويتي.

٩ – الصندوق الكويتي للتنمية.

جـ – على الرغم من أهمية المشاركات المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية في المرحلة الثانوية فإن هناك بعض السلبيات التي تؤخذ عليها؛ فقد أبدى المبحوثون تفاعلاً حول ذكر بعض السلبيات في هذا المجال، وكانت الإجابات على النحو الآتي:

١ – قلة وعي الجهات والمؤسسات الأهلية بأهمية دعم القطاع التعليمي.

٢ – قصور الناحية الإعلامية في أهمية دعم المشاريع التعليمية؛ مما يؤدي إلى سوء فهم أولياء الأمور للهدف الأساسي من التبرع.

٣ – عدم وجود الخبرة لدى المساهمين في تمويل المشروعات بالعمل التربوي واحتياجاته.

٤ – قلة مراعاة الجودة النوعية في المشروعات التعليمية فتصبح الاستفادة قصيرة المدى.

٥ – اعتماد المشاركات المجتمعية على العلاقات الشخصية لإدارة المدرسة أوالعاملين فيها.

٦ – محدودية المبلغ الذي تساهم به الجمعيات التعاونية، وقد يرجع ذلك إلى مدى مقدار أرباح الجمعية وعدد المدارس الداخلة في نطاق الجمعية، أو ربما إلى تفاوت أعداد الطلبة المتفوقين في المنطقة، وكذلك قد يرجع إلى قدم بعض المباني المدرسية.

٧ – خشية تدخل بعض المساهمين في التمويل بالشؤون التعليمية للمدرسة؛ مما سبب ابتعاد مديري المدارس عنهم.

٨ – منع وزارة التربية لجوء مدير المدرسة لإيجاد أي جهة تمويلية لمدرسته إلا عن طريق الوزارة؛ مما يؤدي إلى طول الإجراءات وعدم تنفيذ المشاريع بسرعة.

رابعاً – النتائج المتعلقة بالتسهيلات التي يقترح أن تقدمها وزارة التربية:

جدول رقم (٥)

التكرارات والنسب المئوية بالتسهيلات التي يقترح أن تقدمها وزارة التربية للجهات المشاركة في تمويل المشروعات التعليمية مرتبة ترتيباً تنازلياً

البنود	ينطبق		لا ينطبق	
	التكرار	٪	التكرار	٪
١ – إعطاء الحرية للمشاركين في وضع اسم المتبرع على ما تم عمله.	٩٨	٩٢,٥	٨	٧,٥
٢ – تسهيل إجراءات العمل للجهات المساهمة.	٩٢	٨٦,٨	١٤	١٣,٢
٣ – توضيح مشاريع خطة الوزارة التنموية لمن يرغب في المشاركة.	٨٩	٨٤	١٧	١٦
٤ – تزويد وزارة التربية المشاركين بالتمويل بالمواصفات اللازمة توافرها في المشروعات التعليمية من ناحية الجودة والنوعية.	٨٨	٨٣	١٨	١٧
٥ – استحداث إدارة مختصة بتمويل التعليم تعمل على التوزيع السليم للموارد المالية للمتبرعين.	٦٥	٦١,٣	٤١	٣٨,٧

أ – ويلاحظ من الجدول رقم (٥) أن أكثرالتسهيلات التي يقترح أن تقدمها وزارة التربية للجهات المشاركة في تمويل المشروعات التعليمية في المرتبة الأولى هي إعطاء الحرية للمشاركين في وضع اسم المتبرع على ما تم عمله (٩٢,٥٪)، نوعاً من التكريم وحفظ حق الممول في مشاركته في تمويل المشروع. وأتت بالمرتبة الثانية تسهيل إجراءات العمل للجهات المشاركة(٨٦,٨٪)، حيث إن كثيراً من الممولين يعزفون عن المشاركة

نتيجة عدم تسهيل بعض الإجراءات الروتينية مما يتسبب في تأخير بعض الأعمال أو تعطيلها. أما في المرتبة الأخيرة فقد أتت استحداث إدارة مختصة بتمويل التعليم تعمل على التوزيع السليم للموارد المالية للمتبرعين (٦١,٣٪)، وربما يرجع ذلك إلى تخوف البعض من المركزية التي قد تمارس من قبل وزارة التربية، ومن ثم قد تسبب في تأخير عمل بعض المشاريع؛ أو لعدم إدراك المبحوثين لأهمية عمل الإدارة المختصة بتمويل التعليم وطبيعته.

ب – أما بالنسبة إلى تقديم تسهيلات أخرى يقترح أن تقدمها وزارة التربية للجهات المشاركة في تمويل المشروعات التعليمية، فلم يقدم المشاركون مقترحاً بذلك، وقد يرجع ذلك إلى قناعتهم بكفاية التسهيلات المذكورة في أداة الدراسة.

خامساً – النتائج المتعلقة بالضوابط التي يقترح أن تضمها وزارة التربية لتنظيم عمل الجهات المشاركة في تمويل المشروعات التعليمية مرتبة ترتيباً تنازلياً.

جدول رقم (٦)
التكرارات والنسب المئوية بالضوابط التي يقترح أن تقوم بها وزارة التربية لتنظيم عمل الجهات المشاركة في تمويل المشروعات التعليمية مرتبة ترتيباً تنازلياً

البنود	ينطبق		لا ينطبق	
	التكرار	٪	التكرار	٪
١ – وضع الضوابط والشروط لتحقيق الجودة التمويلية في التعليم.	٩٦	٩٠,٦	١٥	٩,٤
٢ – اشتراك وزارة التربية بجزء من تكلفة المشروع.	٨٩	٨٤	١٧	١٦
٣ – إشراف وزارة التربية على سير العمل.	٧٧	٧٢,٦	٢٩	٢٧,٤

أ – ويلاحظ من الجدول رقم (٦) أن أكثر الضوابط التي يقترح أن تضعها وزارة التربية لتنظيم عمل الجهات المشاركة في تمويل المشروعات التعليمية هي في وضع الضوابط والشروط لتحقيق الجودة التمويلية في التعليم (٩٠,٦٪)، وقد يرجع ذلك إلى معايشة الإدارة المدرسية للوضع؛ إذ تتسم بعض المشاركات بقلة الجودة النوعية للمشروع، ومن ثم تصبح الاستفادة منه على المدى القصير دون الاستفادة منه على المدى البعيد؛ مثال على ذلك أنه تم تزويد مدرسة بأجهزة كمبيوتر ذات سعة محدودة لا تنسجم واحتياجات استخدامات الطلبة، ومن ثم تعاني المدرسة تكلفة صيانتها، وفي النهاية يتم الاستغناء عنها. وهذا ما أوصت به دراسة (الصانع، ١٩٩٨م). ولقد أتت بالمرتبة الثانية من الضوابط اشتراك وزارة التربية بجزء من تكلفة المشروع (٨٤٪) انطلاقاً من أن المشاركة في تمويل المشروعات مسؤولية مشتركة بين الدولة والمواطنين؛ لتخفيف العبء المادي عن المشاركين في تمويل المشروع.

أما في المرتبة الثالثة فقد اقترح إشراف وزارة التربية على سير العمل (٧٢,٦٪)، بحيث تقوم وزارة التربية بالإشراف العام على المشروعات التعليمية بالتعاون مع الإدارة المدرسية، تحقيقاً لعدالة توزيع المشروعات التعليمية على جميع مدارس الكويت، وللتأكد من تحقيق ضوابط وشروط الجودة للمشرعات التعليمية.

ب – ومن الضوابط التي قدمها المبحوثون من خلال السؤال المفتوح:

١ – وضع لجنة عليا في كل منطقة تقوم بإعداد خطط وآليات للتعاون بين وزارة التربية والجهات التمويلية للعمل على دعم المسيرة التعليمية.

٢ – أن تقوم وزارة التربية بعرض المشاريع التعليمية على الإدارة

(٣٢) الصانع، ١٩٩٨م، (مرجع سابق).

المدرسية لدراستها والموافقة عليها مع بيان أوجه الاستفادة منها وتقدير تكلفتها.

وهذا يتوافق مع ما أوصى به التقرير الختامي (لاجتماع مكتب التربية لدول الخليج العربي، ١٩٩٨م).

مقترحات الدراسة:

وبعد إلقاء الضوء على واقع المشاركات المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية وتعرف أنواعها ومدى الاستفادة منها؛ يقترح وضع خطة للمشاركات المجتمعية للاستفادة منها بالشكل السليم؛ لأنها جزء مكمل لجهود وزارة التربية في تدعيم مشاريع التعلم المختلفة.

ولتفعيل هذا الأمر تقدم الدراسة بعض المقترحات لتشجيع المشاركات المجتمعية التي توجه نحو أنشطة تثري العملية التعليمية، مثل الدورات التدريبية للمعلمين والعاملين في الإدارة المدرسية، أو تطوير المناهج، أو مهارات دراسية يتدرب عليها الطلبة، وذلك على النحو الآتي:

١ – أن تشجع الوزارة المؤسسات الوقفية للعمل على توفير الدعم المالي والعيني للمدارس.

٢ – أن تحدد وزارة التربية قيمة المساهمات النقدية للمشاركين بالتمويل بعد دراسة احتياجات المدرسة الفعلية.

٣ – الاستفادة من خبرة الإدارة المدرسية وكفاءتها في وضع آلية لتوجيه المشاركات المجتمعية نحو المشاركة في جميع أنواع الأنشطة المدرسية.

٤ – أن تضع وزارة التربية خطة إعلامية توعوية توضّح أهمية المشاركة المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية وضرورتها.

٥ – أن تشكل لجان أو مجالس محلية – تتمتع بصلاحيات – بمشاركة من ذوي الخبرة، وممثلين عن القطاع غير الحكومي مثل: رجال الأعمال، والمؤسسات الإنتاجية، ورجال الفكر والدين؛ بهدف اقتراح أساليب

تمويليه فعالة، وتقوم بوضع خطط وآليات للتعاون بين وزارة التربية والجهات التمويلية.

٦ – أن تحدد خطة وزارة التربية المشاريع التنموية المخصصة للمشاركات المجتمعية.

٧ – إشراك المساهمين في تمويل المشروعات التعليمية – وفق ضوابط – في آلية تطوير المناهج الدراسية بما يواكب احتياجات سوق العمل.

٨ – أن تعمل وزارة التربية على تكريم المشاركين في تمويل المشروعات التعليمية عن طريق وسائل عديدة منها:

أ – إصدار بطاقة (ساهم في التعليم) يعفى صاحبها من دفع جميع الرسوم الحكومية أو نصف الرسوم بحسب مساهمته، وذلك لمدة خمس سنوات، مثلاً.

ب – أن تعد وزارة التربية مجلة تلقي من خلالها الضوء على المشاريع الخيرية التي تمت من خلال المساهمين في تمويل المشروعات التعليمية.

جـ – تكريم المساهمين في التمويل سنوياً من خلال وسائل الإعلام أو المحافل التربوية.

د – تسهيل إجراءات العمل للمشاركات المجتمعية في تمويل العملية التعليمية.

هـ – إعطاء الحرية للمشاركين في وضع اسم المتبرع على المشروع تكريماً على عمله وجهوده الطيبة.

و – عمل مسابقات علمية بحثية للطلبة تلقي الضوء على المشاركات المجتمعية التعليمية والمساهمين فيها.

---

(٣٣) التقرير الختامي (لاجتماع مكتب التربية لدول الخليج العربي، ١٩٩٨م)، (مرجع سابق).

ز – عمل زيارات طلابية لتعرف الشركات أو المؤسسات التي شاركت في تمويل المشروعات التعليمية.

ح – تشجيع المشاركات المجتمعية التي توجه نحو أنشطة ترتقي بالعملية التعليمية، مثل: عقد دورات تدريبية للطلبة، أو للمعلمين، أو الإدارة المدرسية.

٩ – أن تضع وزارة التربية المعايير والمواصفات اللازم توافرها في المشروعات التعليمية من ناحية الجودة والنوعية.

١٠– إشراك وزارة التربية بجزء من تكلفة المشروعات التعليمية لتوفير الإشراف المتكامل على المشاريع التعليمية.

١١– أن تقوم وزارة التربية بعرض المشاريع التعليمية على الإدارة المدرسية لدراستها والموافقة عليها مع بيان أوجه الاستفادة منها وتقدير تكلفتها.

١٢– يقترح القيام بثلاث دراسات أخريات تتناول المشاركات المجتمعية في تمويل مدارس رياض الأطفال – والمرحلة الابتدائية – والمرحلة المتوسطة.

المراجع

أولاً – المراجع العربية:

- الأمانة العامة للأوقاف، تقرير المنح المقدمة لوزارة التربية للأعوام (٢٠٠٣-٢٠٠٤م)، الكويت، ص١.
- التقرير الختامي لاجتماع تمويل التعليم في الدول الأعضاء وسبل تنميته مع إيجاد بدائل ووسائل مقترحة لتمويل التعليم، (١٩٩٨م)، الكويت، ص ص ٢-٥.
- الرشدان، عبد الله، (٢٠٠٢م)، في اقتصاديات التعليم، دار وائل، ص ص ١٤١-١٤٨.
- الرفاعي، عدنان، (٢٠٠٢م)، محددات الإنفاق الحكومي على التعليم العام والنوعي – دروس الماضي وخيارات المستقبل (٢١-٢٤ أبريل)، الكويت، ص٢٢٣.
- الرميحي، حمد، (١٩٩٨م)، تجربة البحرين في مجال تمويل التعليم ودعم القطاع الخاص، وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين، ص ص ١-٢.
- السعيد، عبد المحسن، (٢٠٠٤م)، افتتاحية العدد، التواصل، اللجنة الوطنية لدعم التعليم، عدد ١٤، ص١٢.
- الصانع، نادية، (١٩٩٨م)، ورقة عمل تمويل ودعم القطاع الخاص لأنشطته في دولة الكويت، اجتماع تمويل التعليم في الدول الأعضاء وسبل تنميتها مع إيجاد بدائل مقترحة، الرياض، المكتب العربي لدول الخليج، ص١٧.
- الصراف، وآخرون، (٢٠٠٠م)، جدوى المشروعات التربوية التي أسهمت فيها مؤسسات القطاع الخاص لدعم التعليم، وزارة التربية، دولة الكويت، ص ٥٥.
- الصراف، وآخرون، (١٩٩٥م)، استطلاع آراء شرائح من المجتمع

الكويتي حول مدى مساهمتهم في تمويل العملية التربوية، وزارة التربية، ص ص ٥٥– ٥٧.

- العولقي، أبو بكر، (١٩٩٨م)، تجارب محلية وعربية ودولية لمصادر وبدائل تمويل التعليم، الرياض، مكتب التربية العربي دول الخليج، ص ٣.
- الغامدي، عبدالله، (٢٠٠٢م)، ماذا يريد الاقتصاديون؟ ندوة التربويين والاقتصاديين وتحديات المستقبل، الدوحة، المركز العربي للبحوث التربوية، ص١٠.
- الغساني، نبيلة، الفارسي، نجلاء، (١٩٩٨م)، تجربة سلطنة عمان في مجال تنويع مصادر التمويل ومشاركة المؤسسات الأهلية في تحمل تكاليف التعليم، الدوحة، المركز العربي للبحوث التربوية، ص ص١١–١٢.
- الفارس، عبد الرزاق، (١٩٩٨م)، مشروع استشراف مستقبل العمل التربوي في دول الخليج العربي، الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ص ص ٧٠– ٧١.
- الكندري، جاسم وآخرون، (١٩٩٥م)، النظام التربوي في الكويت، جامعة الكويت، ص ٦٧.
- اللجنة الوطنية لدعم التعليم، الكويت، وقفية دعم التعليم، (ب. ت)، ص ص ٩–١١.
- مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، (٢٠٠٣م)، الكويت، موجز أعمال مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.
- المجادي، فتوح، (٢٠٠١م)، اقتصاديات التعليم وتمويله في الكويت ودول الخليج العربي، وزارة التربية.
- وزارة التخطيط، الكويت، المجموعة الإحصائية السنوية، (٢٠٠٣م)، ص٢٨١.

- وزارة التربية، الإحصائية العامة للتعليم العام الحكومي، (٢٠٠٣-٢٠٠٤م)، ص١.
- وزارة التربية، قرار وزاري رقم (٥) بشأن الصندوق المالي المدرسي، الكويت (١٩٩٦م)، ص ص ٢-٣.
- وزارة التربية والتعليم، سلطنة عمان، واقع التعليم العام وتمويله في سلطنة عمان، (١٩٩٩م).
- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، الكويت قرار وزاري رقم (٨).
- وزارة المعارف، المملكة العربية السعودية، تمويل التعليم ودعم القطاع الخاص، (١٩٩٥م)، ص ص ١- ١٦.
- الياسين، صالح، (٢٠٠٤م)، تطوير البيئة المدرسية في دولة الكويت، ورقة عمل اللقاء السنوي لمسؤولي المنشآت التربوية بدول الخليج العربية، جدة، المملكة العربية السعودية، ص ص ٢-٥.

ثانياً - المراجع الأجنبية:

- Augenblick, John. (2001), The Status of School Finance Today, reports- Evalutiv.
- Odden, Allan and Clune,William. (1998), School Finance Systems, Educational Evaluathon,vol 20,no 3, pp 157-177.
- Sikula, John. (2003), Why Our Educational System Is Not Working, Action in Tteacher Education,vol 25, no 1, pp 89-92.
- Palacios,Miguel. (2003), Options For Financing Life Long Learing, The World Bank, pp1-30.
- Molnar, Alex. (1995), School Funding: The Right Issue The Wronglogic. Educationa vol 35, no3, p p, 48-59.

المشاركات المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية بدولة الكويت: الواقع والمأمول

استبانة موجهة لمديري المدارس الثانوية الحكومية ومديراتها بدولة الكويت

الأستاذ الفاضل/ الأستاذة الفاضلة:

تحية طيبة، وبعد:

تهدف هذه الدارسة إلى معرفة واقع المشاركات المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية بدولة الكويت، وطبيعة دعمها للبرامج والمشروعات التعليمية. والمقصود بالمشاركات المجتمعية هو ما يسهم به القطاع الخاص، من مؤسسات وشركات وهيئات وجمعيات وأفراد، من أموال نقدية أو عينية.

والمشروعات التعليمية هي المشروعات التربوية التي يتم التخطيط لها بما يخدم العملية التعليمية بجميع أنواعها مثل: بناء المدارس وصيانتها وتجهيزها بالمختبرات والتقنيات، وكذلك دعم برامجها التعليمية ونشاطاتها.

ومن ثم ستقدم الدراسة بعض المقترحات لتطوير فكرة المشاركات المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية.

أولاً – بيانات عامة:

من فضلك، ضع رقم البند الذي يمثلك داخل المربع المقابل لكل من البنود الآتية:

الاسم: (اختياري)

النوع:

ذكر ☐

أنثى

المؤهل العلمي:

١ – بكالوريوس أو ليسانس. ☐

٢ – دراسات عليا.

سنوات الخبرة في عملك الحالي:

١ – ٥ سنوات وأقل.

٢ – ٦: ١٠ سنوات. ☐

٣ – ١١: ١٥ سنة.

٤ – ١٥ سنة فأكثر.

المنطقة التعليمية:

١ – الأحمدي.

٢ – الجهراء.

٣ – حولي. ☐

٤ – العاصمة.

٥ – الفروانية.

٦ – مبارك الكبير.

ثانياً – أنواع المشاركات المجتمعية ومدى الاستفادة منها:

أ – الرجاء الإشارة إلى نوع الدعم الذي تم تمويله في مدرستكم من قبل المشاركين. (يمين البنود).

ب – ما مدى الاستفادة من المشروعات التعليمية التي تمت في مدرستك؟ (يسار البنود).

يرجى وضع علامة (✓) تحت الرأي الذي يتفق مع رأيك.

ينطبق	لا ينطبق	البنود	استفادة كبيرة	استفادة متوسطة	استفادة صغيرة
		١ – ترميم مدرسة قديمة.			
		٢ – صيانة بعض مرافق المدرسة.			
		٣ – بناء مختبرات علمية.			
		٤ – قاعات عروض تقديمية.			
		٥ – إنشاء المكتبات العلمية.			
		٦ – تزويد المدرسة بأثاث مدرسي.			
		٧ – تزويد المدرسة بوجبات غذائية.			
		٨ – تزويد المدرسة بأجهزة مثل (كمبيوتر).			
		٩ – تزويد المدرسة بأدوات معملية.			
		١٠ – تزويد المدرسة بآلات تصوير.			
		١١ – تكريم الطلبة المتفوقين.			
		١٢ – دورات تدريبية للطلبة.			
		١٣ – دورات تدريبية للمعلمين.			
		١٤ – تطوير المناهج الدراسية.			
		١٥ – أدوات مكتبية استهلاكية.			
		١٦ – مساهمات نقدية.			

جـ – مشاركات وأنشطة أخرى تود إضافتها:

.....

.....

.....

ثالثاً – الجهات المشاركة:

أ – الجهات غير الحكومية التي شاركت بتمويل المشروعات في مدرستك:
يرجى وضع علامة (✓) تحت الرأي الذي يتفق مع رأيك.

البنود	ينطبق	لا ينطبق
١ – اللجنة الوطنية لدعم التعليم.		
٢ – الأمانة العامة للأوقاف.		
٣ – بواسطة الأفراد.		
٤ – الجمعيات التعاونية.		
٥ – الشركات.		
٦ – البنوك.		

ب – جهات أخرى:

.....

.....

.....

جـ – اذكر سلبيات المشاركات المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية من وجهة نظرك؟

.....

.....

.....

رابعاً – التسهيلات المقترحة:

أ – ما رأيك بالتسهيلات التي يقترح أن تقدمها وزارة التربية للجهات المساهمة في تمويل المشروعات التعليمية؟

البنود	ينطبق	لا ينطبق
١ – استحداث إدارة مختصة بتمويل التعليم تعمل على التوزيع السليم للموارد المالية للمتبرعين.		
٢ – تزويد وزارة التربية المشاركين في التمويل بالمواصفات اللازم توافرها في المشروعات التعليمية من ناحية الجودة والنوعية.		
٣ – تسهيل إجراءات العمل للجهات المشاركة.		
٤ – توضيح مشاريع خطة الوزارة التنموية لمن يرغب في المساهمة.		
٥ – إعطاء الحرية للمشاركين في وضع اسم المتبرع على ما تم عمله.		

ب – تسهيلات أخرى تود إضافتها:

.....

.....

خامساً – الضوابط المقترحة:

أ – ما رأيك في الضوابط التي يقترح أن تضعها وزارة التربية لتنظيم عمل الجهات المشاركة في تمويل المشروعات التعليمية:

البنود	ينطبق	لا ينطبق
١ – إشراف وزارة التربية على سير العمل.		
٢ – اشتراك وزارة التربية بجزء من تكلفة المشروع.		
٣ – وضع الضوابط والشروط لتحقيق الجودة التمويلية في التعليم.		

ب – ضوابط أخرى تود إضافتها:

.....

.....

.....

.....